

العمومي مع تحسين فعاليتها في الوقت نفسه. ومن شأن ذلك أن يسهل حصول تونس على مزيد من التمويل من الأطراف المتعددة والثنائية، عن طريق برنامج تمويل من جانب صندوق النقد الدولي وأيضاً من أسواق رأس المال الدولية.

أحدث التطورات

واصل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انتعاشه البطيء في النصف الأول من عام 2021 وزيدته بنسبة 5.9% على أساس سنوي. ويعكس ذلك انطلاقه من مستويات متدنية - حيث كان إجمالي الناتج المحلي قد انخفض بنسبة 11.9% في النصف الأول من عام 2020- وانتعاشاً جزئياً للبلدين المحلي والخارجي. وأدى ارتفاع الطلب إلى زيادة بنسبة 25% في الصادرات (و22% في الواردات)، وهو ما أسهم -إلى جانب زيادة التحويلات بنسبة 24%- في خفض عجز الحساب الجاري إلى 6.6% من إجمالي الناتج المحلي (من 7.6% في النصف الأول من عام 2020).

غير أنه من المرجح أن يكون تصاعد الجائحة في شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز قد تسبب في إبطاء وتيرة التعافي، حيث أدت سرعة انتشارها إلى إغراق كاهل النظام الصحي، وهو ما أسفر عن وفيات يومية بلغت 200 حالة تقريباً في الأسبوع الأخير من يوليو/تموز 2021، وهو من أعلى معدلات الوفيات الناجمة عن جائحة كورونا للفرد في العالم. وبدأت حدة الجائحة تخف في أغسطس/آب 2021 في أعقاب فرض قيود جديدة على التنقل، وتسريع وتيرة حملة التلقيح التي استفادت من 6 ملايين جرعة تبرعت بها بلدان مختلفة لتونس. وحتى 25 سبتمبر/أيلول، تم تلقيح 29.2% من السكان تلقياً كاملاً، وحصل 11.6% آخرون على جرعة واحدة.

بعد مرور عقد على اندلاع ثورة الياسمين، تواجه تونس ظروفاً اقتصادية وسياسية بالغة الصعوبة. وقد حال الاضطراب السياسي المستمر دون تنفيذ الإصلاحات اللازمة لفتح اقتصاد لا يزال مغلقاً على نحو غير فعال أمام الاستثمار والتجارة. ونتيجة لذلك، لم يتجاوز متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي 1.7% بين عامي 2011 و2019، ولا تزال الاستثمارات والصادرات أقل بكثير من مستويات ما قبل الثورة. ومع ركود النمو وإحداث فرص الشغل في القطاع الخاص، تدخلت الدولة بوصفها المصدر الرئيسي للتشغيل، والضامن لتوفير السلع الاستهلاكية والخدمات بأسعار معقولة. وقد تسبب ذلك في تدهور توازن المالية العمومية تحت وطأة كتلة الأجور الضخمة في القطاع العمومي من جانب، والمؤسسات العمومية التي تعاني من ضعف الأداء من جانب آخر، ودعم أسعار المستهلكين والمنتجين. وقد أدت جائحة كورونا إلى تقادم مواطن الضعف المذكورة، وهو ما تسبب في زيادة حدة عجز المالية العمومية والذئب العمومي.

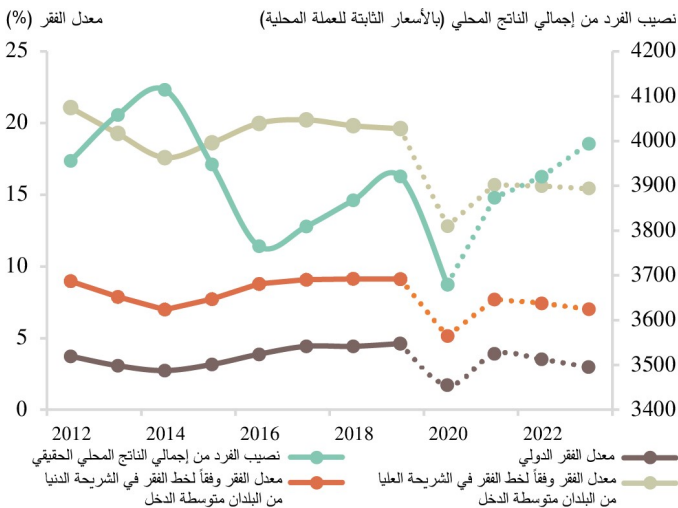
وتبدو الإصلاحات التي أجريت مؤخراً غير مستدامة، في ظل غياب إصلاحات هيكلية تعالج التشوهات الكثيرة في الاقتصاد، وما يتصل بها من عدم كفاءة الإنفاق العمومي. ومن بين هذه الإصلاحات إلغاء أنواع مختلفة من التصاريح والتراخيص التي تقيد الدخول في معظم القطاعات دون داع، مثل: التراخيص المسبقة، وكراسات الشروط والمواصفات، والقيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية. وعلى صعيد المالية العمومية، تشمل الإصلاحات الرئيسية تقليص الدعم، وضمان وصوله إلى مستحقيه، ورفع كفاءة قطاع المؤسسات العمومية، والحد من نمو كتلة الأجور الضخمة بالقطاع

2020	الجدول 1
11.8	عدد السكان، بالمليون
41.6	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
3525.4	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار
15.2	معدل الفقر الوطني ^أ
3.0	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات)
32.8	مؤشر جيني ^أ
115.4	الإلتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ^ب
76.7	العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات ^ب
35.2	إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. (أ) أحدث قيمة (2015). (ب) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالإلتحاق بالمدارس (2018)، متوسط العمر المتوقع (2019).

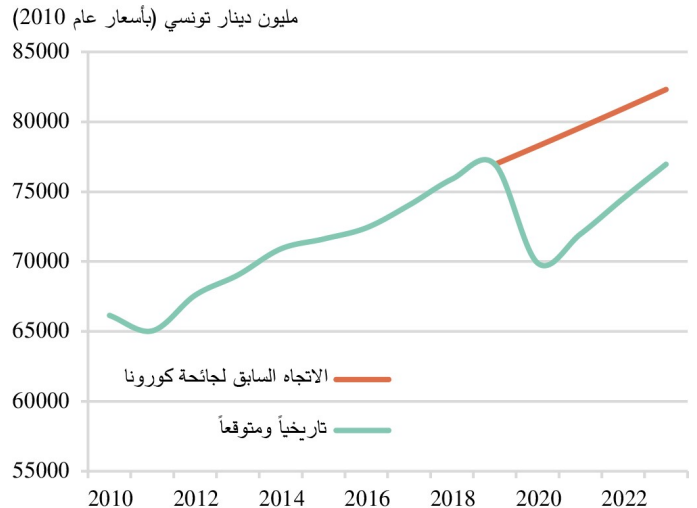
لا تزال الآفاق المستقبلية للاقتصاد التونسي محفوفة بعدم اليقين، حيث بدأ التعافي الاقتصادي أضعف مما كان متوقعاً في السابق، نظراً لتصاعد جائحة كورونا في أواسط عام 2021، وتفاقم حالة عدم اليقين المحيطة بالأوضاع السياسية، وخصوصاً فيما يتعلق باستمرارية القدرة على تحمّل الدين، والتي تشكل مصدراً لمخاوف متزايدة. وسيطلب الخروج من دائرة الأزمة، وتسريع خطى التعافي إجراء تسوية سياسية راسخة، وسرعة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

الشكل 2 تونس / معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصدر: البنك الدولي. ملاحظة: انظر الجدول 2. ملاحظة: الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المحايد (2015)، بحيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم $(path-through) = 0.7$ على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

الشكل 1 تونس / إجمالي الناتج المحلي الحقيقي: الاتجاه الفعلي، والمتوقع، والسابق لجائحة كورونا



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والبنك الدولي.

الآفاق المستقبلية

ومن المتوقع أن يزيد العجز في الحساب الجاري ليصل إلى 6.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 مع بدء تعافي الواردات وزيادة أسعار النفط. وسيستقر العجز عند ما يقارب 7% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2023 مع تراجع آثار الجائحة وانتعاش تدفقات التبادل التجاري. لكن المخاطر على صعيد الآفاق الخارجية لا تزال مرتفعة، ومن ذلك بطء تعافي الصادرات، نظراً لوطأة تأثير الجائحة على قدرات الشركات ووتيرة التعافي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لتونس.

ومن المتوقع أن يستمر التراجع التدريجي في عجز المالية العمومية على المدى المتوسط ليصل إلى 5-7% من إجمالي الناتج المحلي في 2021-2023، مع زيادة تغطية حملة التلقيح والمسار الإيجابي الطفيف للتدفقات والإيرادات. غير أن تلبية احتياجات التمويل العمومي ستظل حافلة بالتحديات. فحتى قبيل انخفاض قيمة السندات الحكومية في أعقاب أحداث 25 يوليو/تموز، خفضت مؤسسة فيتش التقييم السيادي لتونس إلى "ب"، في انعكاس لزيادة مخاطر سيولة أرصدة المالية العمومية والخارجية، وسط ازدياد التأخر في التوصل إلى اتفاق على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي. ونتيجة لذلك، زادت تونس من اعتمادها على تسهيل الديون مع التراجع المستمر في احتياطات البنك المركزي من 8.2 مليارات دولار في نهاية 2020 إلى 7.1 مليارات دولار في أغسطس/آب 2021. ويزيد هذا من المخاطر على جانب الاستقرار المالي النقدي، التي تتفاقم بسبب امتصاص البنك المركزي للسيولة من الجهاز المصرفي وارتفاع مستوى القروض المتعثرة (13.6% في 2020).

من المتوقع أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي 3% في 2021، بنسبة أقل من النصف الأول من العام. ويُعزى هذا الانخفاض في النمو إلى ضعف تأثير فترة الأساس وتفاقم الجائحة. ولن يكون الانتعاش كبيراً بالقدر الكافي لعودة الناتج إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2019. ومن المتوقع أن يستقر معدل النمو في نهاية المطاف عند مستوى متواضع قدره 3.3% بحلول عام 2023، على نحو يعكس مواطن الضعف الهيكلي القائمة من قبل، وتعافياً عالمياً تدريجياً من الجائحة. وتأتي هذه التقديرات في وجود مخاطر سلبية كبيرة. لكن وتيرة التعافي ستوقف على التطورات السياسية، بما في ذلك تسمية رئيس وزراء جديد، واستئناف الأنشطة البرلمانية، وعلى تطور الجائحة وتمويل الدين العمومي. ومن غير المتوقع أن ينخفض معدل الفقر إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا قبل عام 2023، حيث يُقدّر أن تصل معدلات الفقر المتوقعة باستخدام خط الفقر البالغ 3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية إلى 3.3% في 2022، وإلى 3.1% في 2023 باستخدام الخط نفسه. وباستخدام خط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية)، من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر إلى 18.7% في 2022 وإلى 17.8% في 2023.

وارتفع الإنفاق العمومي ارتفاعاً طفيفاً (بنسبة 1.6%) في النصف الأول من عام 2021 بعد أن شهد ارتفاعاً حاداً في سياق جهود مكافحة الجائحة وتأثيرها الاقتصادي في الفترة نفسها من عام 2020. وكانت هذه الزيادة الطفيفة مدفوعة بتراجع الاستثمار (-39%) الذي عوض زيادة الأجور بنسبة 6% وزيادة الدعم والتحويلات بنسبة 15.8%. وارتفعت الإيرادات بنسبة 13.6% -بفضل الضرائب غير المباشرة بالأساس- وهو ما أدى إلى انخفاض عجز الموازنة بنسبة 46.2%. وساعد ذلك في خفض معدل نمو الدين العمومي الذي ارتفع من 67.9% إلى 79.3% من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2019 و2020.

ويُعد ذلك أمراً مهماً في ضوء حالة عدم اليقين المحيطة باستمرارية القدرة على تحمل الدين العمومي، والتي زادت تقاماً بعد التطورات السياسية الأخيرة؛ ففي 25 يوليو/تموز في أعقاب احتجاجات شعبية ضد الحكومة والبرلمان على طريقة التعامل مع الأزمة الصحية والاقتصادية، أقال الرئيس سعيد جزءاً من مجلس الوزراء، بما في ذلك رئيس الوزراء، وعلق عمل البرلمان، ورفع الحصانة عن النواب. وفي اليوم التالي لهذه الخطوة، انخفضت السندات الحكومية التونسية بشدة، وظلت منخفضة منذ ذلك الحين.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 تونس / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2023ق	2022ق	2021ت	2020	2019	2018	
3.3	3.5	2.9	9.2-	1.5	2.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.2	2.5	1.0	4.9-	1.9	2.4	الاستهلاك الخاص
1.0-	3.2-	26.5-	2.6-	0.4	0.6	الاستهلاك الحكومي
4.5	13.4	18.7	38.9-	2.6-	2.1	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
10.1	12.0	39.0	27.4-	0.8-	4.8	الصادرات، السلع والخدمات
7.2	10.6	38.2	21.9-	5.0-	2.6	الواردات، السلع والخدمات
3.3	3.5	3.0	9.5-	1.4	2.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
4.0	4.0	4.6-	0.4	5.7	5.9	الزراعة
3.2	3.5	8.5	9.1-	1.6-	0.9	الصناعة
3.2	3.5	2.0	11.1-	2.1	2.7	الخدمات
6.0	6.0	5.6	5.6	6.7	7.3	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
7.1-	7.6-	6.1-	6.0-	7.9-	10.4-	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
5.2-	5.7-	7.6-	9.4-	2.9-	4.2-	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
85.5	84.8	85.1	81.9	66.6	72.7	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.9-	2.0-	4.3-	5.8-	0.4-	1.7-	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) ^١
3.1	3.3	3.5	3.7	2.9	2.9	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) ^٢
17.7	18.7	19.5	20.1	16.5	16.7	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2011) ^٣
4.6	5.2	2.5	8.2-	0.0	0.8	نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
71.8	72.4	73.0	72.3	73.8	73.9	انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.

(أ) الحسابات مستندة إلى مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لعام 2015. البيانات الفعلية: 2015. التنبؤات الآتية: 2016-2020. هذه التوقعات تخص الفترة من 2021 إلى 2023.

(ب) الإجماليات محسوبة باستخدام التوزيع المتساوي (2015)، بحيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 0.7 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعبة المحلية.